

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٥٠

الجمعة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روسينتال	(غواتيمالا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوخوف
	أذربيجان	السيد شريبوف
	ألمانيا	السيد ايك
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد تيان لين
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاتام
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتيس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

1255889(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الأمنية والإنسانية المتفاقمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب ما تقوم به حركة ٢٣ آذار/مارس وجماعات مسلحة أخرى من أنشطة عسكرية وأنشطة أخرى متواصلة ترمي إلى زعزعة الاستقرار.

”ويدين مجلس الأمن بشدة حركة ٢٣ آذار/مارس وجميع الهجمات التي تنفذها على المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، وأعمال العنف الجنسي والجنساني، وتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود على نطاق واسع. ويدين مجلس الأمن أيضا مساعي حركة ٢٣ آذار/مارس الرامية إلى إنشاء إدارة موازية وإلى تقويض سلطة الدولة. ويطالب مجلس الأمن حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بأن توقف فورا جميع أشكال العنف والأنشطة الأخرى المخلة بالاستقرار.

”ويدعو مجلس الأمن إلى القبض على مرتكبي هذه الأعمال، بمن فيهم الأشخاص المسؤولون عن أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال وأعمال العنف الجنسي، ومتابعتهم أمام القضاء، ومحاسبتهم عن انتهاكات أحكام القانون الدولي المنطبق. ويعرب مجلس الأمن عن نيته تطبيق جزاءات محددة الأهداف ضد قيادة حركة ٢٣ آذار/مارس وضد أولائك الذين ينتهكون نظام الجزاءات وحظر توريد الأسلحة، ويهيب بجميع الدول الأعضاء أن تقدم، على سبيل الاستعجال، مقترحات بالإدراج في القائمة إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء عدد المشردين واللاجئين المتزايد، إذ بلغ عدد المشردين من مقاطعة كيفو الشمالية ٠٠٠ ٣٢٠ متشرد منذ أن بدأت حركة ٢٣ آذار/مارس تمردها في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويدعو جميع الأطراف، ولا سيما حركة ٢٣ آذار/مارس، إلى أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن وسريع ودون عراقيل إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة ٢٣ آذار/مارس وإلى المنطقة على العموم، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي المنطبقة والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ويعرب عن القلق لما يشهده التمويل المخصص للمساعدة الإنسانية من عجز، ويكرر نداءه إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم الإنساني المناسب. ويعرب أيضا عن القلق إزاء احتمال تأثير الحالة السائدة في كيفو الشمالية سلبا على الحالة الأمنية والإنسانية في كيفو الجنوبية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها

وسلامتها الإقليمية، ويشدد على ضرورة احترام مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي احتراما تاما. ويكرر تأكيد إدانته لتقديم أي دعم خارجي بجميع أشكاله إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. وفي هذا الصدد، يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لورود تقارير تشير إلى استمرار تقديم بلدان مجاورة للدعم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. ويطالب مجلس الأمن بأن يتوقف فورا تقديم أي دعم أجنبي بجميع أشكاله إلى حركة ٢٣ آذار/مارس وإلى الجماعات المسلحة الأخرى.

''ويهيب مجلس الأمن بجميع البلدان في المنطقة أن تدين حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى، وأن تتعاون بشكل حثيث مع السلطات الكونغولية من أجل نزع سلاح حركة ٢٣ آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى وتسريح أفرادها، وتفكيك هياكل إدارة حركة ٢٣ آذار/مارس الموازية.

''ويشدد مجلس الأمن على أن مسؤولية تعزيز سلطة الدولة والحوكمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع في المقام الأول على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بسبل منها إصلاح القطاع الأمني إصلاحا فعليا من أجل إصلاح الجيش والشرطة ووضع حد للإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، ويحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصدي لمسائل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتهريبها.

''ويرحب مجلس الأمن بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي من أجل إعادة إرساء السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد أيضا الطابع الملح للتواصل والحوار على نحو بناء فيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها، ولا سيما رواندا، وضرورة معالجة الأسباب الكامنة للتراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويهيب بالأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل بذل مساعيه الحميدة والقيام، عند الاقتضاء، باستكشاف آليات أخرى دبلوماسية رفيعة المستوى من أجل تعزيز الحوار بين الأطراف المعنية بشأن مواضيع شتى منها الأسباب الكامنة للتراع.

''ويرحب مجلس الأمن بإنشاء آلية التحقق المشتركة الموسعة التي أعلن عنها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ١٤ أيلول/سبتمبر بوصف ذلك نقطة انطلاق هامة لإعادة بناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويرحب كذلك بالدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى آلية التحقق المشتركة الموسعة، ويحث على مشاركة بعثة منظمة الأمم المتحدة في أنشطة الآلية، حسب الاقتضاء وفي حدود قدراتها وولايتها وبالتنسيق مع أعضاء المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعلى الإبلاغ عن أي تدفق للأسلحة والمواد ذات الصلة عبر الحدود في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

''ويحيط مجلس الأمن علما بقرارات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي بشأن نشر ''قوة دولية محايدة'' في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحيط علما بأعمال التنسيق الجارية فيما بين هاتين المنظمتين والأمم المتحدة من أجل إيضاح أهداف وطرائق ووسائل القوة المقترحة وعلاقتها مع البعثة.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه التام لفريق خبراء الأمم المتحدة التابع للجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) ويدعو إلى تعزيز تعاون جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، مع فريق الخبراء، ويشجع كذلك جميع الأطراف وجميع الدول على كفالة تعاون الجهات الخاضعة لولايتها أو لنفوذها من أفراد وكيانات مع فريق الخبراء، ويطالب مجددا بأن تكفل كل الدول سلامة أفراده وأن تتيح لهم فورا وبدون عوائق إمكانية الوصول على الخصوص إلى الأشخاص والوثائق والمواقع التي يعتبر فريق الخبراء أنها ذات صلة بتنفيذ ولايته.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه التام لبعثة منظمة الأمم المتحدة ويثني على التدابير الحثيثة التي تتخذها من أجل الاضطلاع بولايتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة حماية المدنيين، ويشجع على مواصلة تلك الجهود. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا خاصا عن خيارات محتملة وما تترتب عنه تلك الخيارات من آثار بشأن تعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين والإبلاغ عن تدفق الأسلحة والمواد ذات الصلة عبر الحدود في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز بالخصوص على مضاعفات القوة. ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع البعثة، ويكرر إدانته لأي هجمات على حفظة السلام التابعين لها. ويشير مجلس الأمن إلى أن الحكومة الكونغولية تتحمل المسؤولية في المقام الأول عن كفالة الأمن في أراضيها وعن حماية السكان المدنيين. ويشير مجلس الأمن إلى أهمية التشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق المجلس تحت الرمز S/PRST/2012/22.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.